صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/178
للنشر الفوري
14 مايو 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان بعثة خبراء الصندوق إلى موريتانيا

قامت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة السيد أمين ماتي بزيارة إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط في الفترة من 29 إبريل إلى 14 مايو 2012 لإجراء مناقشات ضمن المراجعة الرابعة لاتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" (Extended Credit Facility – "ECF") [1] وبمقتضى مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وقد التقت البعثة بفخامة رئيس الجمهورية والعديد من صناع السياسات الاقتصادية والمالية، كما أجرت مناقشات مثمرة مع أعضاء البرلمان، والأكاديميين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي القطاعين المصرفي والخاص، والاتحادات المهنية، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني.

وفي نهاية الزيارة، أصدر السيد أمين ماتي البيان التالي:

"لا يزال النمو الاقتصادي مستمرا في موريتانيا رغم آثار الجفاف الحاد وتباطؤ الطلب الخارجي. وتشير التقديرات إلى تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 4% في عام 2011، وهو معدل أقل مما ورد في التنبؤات الأولية يرجع في الأساس إلى الهبوط الكبير الذي شهده الإنتاج الزراعي. ولا يزال التضخم قيد السيطرة عند معدل 5.7%، رغم ارتفاع الأسعار الدولية للغذاء ومنتجات البترول.

"وقد أبدى الاقتصاد الموريتاني صلابة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية في عام 2011، حيث طُبِّقت سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في بيئة محفوفة بالتحديات على المستويين الوطني والدولي. وبالفعل كان أداء

[1] حلّ "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لها، وتعزيز الطابع التيسيري في شروط الحصول عليها، وتوخي مرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، وجعل الشرطية المصاحبة للبرامج أبسط وأكثر تركيزا. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات. ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

المالية العامة أفضل من المتوقع، حيث بلغ عجز المالية العامة الأساسي نسبة تعادل 0.2% من إجمالي الناتج المحلي، ارتكازا على قوة تحصيل الإيرادات، ومنها إيرادات قطاع التعدين، والتي كانت كافية لتعويض الإنفاق الطارئ بموجب برنامج التضامن لعام 2011 والزيادة عليه. ونظرا لجودة أداء الصادرات المعدنية، حدث تحسن كبير في عجز الحساب الجاري الخارجي، إذ تضاعفت احتياطيات النقد الأجنبي لتصل إلى مستوى غير مسبوق بلغ 501.6 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.5 أشهر من الواردات. غير أن هذا الأداء القوي على مستوى الاقتصاد الكلي ظل غير كافٍ لاستيعاب معدلات البطالة والفقر المرتفعة.

"وقد ساعد تنفيذ برنامج التضامن في عام 2011 على تخفيف أثر الزيادة المستمرة في أسعار الغذاء والوقود على قطاعات السكان الأكثر هشاشة. وفي عام 2012، يأتي برنامج "أمل" الطارئ ليكون بمثابة تحرك ملائم لمواجهة الآثار السلبية للجفاف على السكان والثروة الحيوانية. وإذ شجعت البعثة السلطات على ضمان تنفيذ البرنامج بسرعة وكفاءة وتركيز على الهدف، فقد أعربت أيضا عن الرضا إزاء المسح المعني بالهشاشة والفقر الذي أجري في نواكشوط وبدء التحويلات النقدية إلى شرائح السكان ذات الأوضاع الهشة. وتؤيد البعثة اعتماد هيكل جديد لأسعار الهيدروكربونات، الأمر الذي سيتيح العودة إلى التسعير القائم على آليات السوق مع نهاية 2012، ومن ثم إتاحة حيز مالي إضافي لتوزيع النفقات الخافضة للفقر على نحو فعال.

"وهنأت البعثة السلطات على نجاحها في استيفاء معايير الأداء والقواعد المعيارية الهيكلية المحددة في البرنامج لنهاية 2011. كذلك حثت البعثة السلطات على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مجالات الخدمة المدنية والمؤسسات العامة والإدارة المالية العامة والحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع البعثة السلطات على مواصلة تحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك تنفيذ قانون المشتريات الجديد، واعتماد قانون جديد للاستثمار، والمواظبة على رد مدفوعات الائتمان الضريبي بشكل منتظم ومستمر، وتقوية إطار التشاور مع القطاع الخاص.

"وبالنسبة لعام 2012، يُتوقع أن يسجل النمو 5.5%، بدعم من قوة تعافي الإنتاج الزراعي والتحسن المتوقع في أنشطة البناء والأشغال العامة. ومن المتوقع أيضا أن يستمر احتواء التضخم في حدود 6% تقريبا. غير أنه من المتوقع أيضا حدوث تفاقم كبير في أوضاع الحساب الجاري، الأمر الذي يترتب في الغالب على الواردات التي يتطلبها برنامج "أمل" لعام 2012 ومشروعات البنية التحتية، وخاصة محطة توليد الكهرباء الجديدة والمطار الجديد في نواكشوط. وسوف تزداد صلابة الاقتصاد الموريتاني في مواجهة الصدمات الخارجية بفضل المستوى المريح من احتياطيات النقد الأجنبي والذي سيكون كافيا لتغطية حوالي 3.8 أشهر من الواردات عند نهاية العام. غير أن التعافي الاقتصادي لا يزال معرضا لمخاطر كبيرة تتمثل في مستوى الأمطار المنخفض بشكل مزمن والاتجاه التنازلي للطلب الخارجي.

"وفي إطار المناقشات التي عقدتها البعثة وفقا لمشاورات المادة الرابعة التي تنص عليها اتفاقية الصندوق، أثنت البعثة على السلطات لالتزامها المستمر بتحقيق الإيرادات المُثلى في قطاع التعدين وتنفيذ سياسات مترابطة على المستوى القطاعي ومستوى المالية العامة والشؤون النقدية بما يعجل بإقامة قاعدة صناعية والحد من تعرض موريتانيا للصدمات الخارجية. وتؤيد البعثة جهود السلطات لوضع الاقتصاد على مسار النمو المستمر والأكثر شمولا لمختلف فئات المجتمع، بغية كبح البطالة وتحسين مستويات المعيشة للشعب الموريتاني.

"ونظرا لأداء موريتانيا المُرضي في تحقيق أهداف البرنامج لعام 2011، سيوصي الخبراء بأن تطلب إدارة الصندوق العليا استكمال المراجعة الرابعة بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الذي يغطي ثلاث سنوات، على أن يناقش المجلس التنفيذي هذه المسألة خلال شهر يونيو 2012."

وتغتنم البعثة هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية وكل من التقت بهم أثناء الزيارة على ترحيبهم الكريم بها، وعلى المناقشات المثمرة التي أجرتها معهم، وكذلك على تهيئة الظروف المواتية لكي تتمكن البعثة من أداء عملها.